الثورة
الأحد 27 رجب 1433هـ 17 يونيو 2012م العدد (17379)

شركة إكثار بذور البطاطس تصر على إدخالها وتقرير الفحص يطالب بإعادتها أو إتلافها :

# وثائق رسمية تؤكد استيراد (600) طن بذور مجرثمة ذات مخاطر كبيرة على الإنسان والتربة

**تحقيق/محمد قائد**

باشرت نيابة مكافحة الفساد قبل أقل من شهر التحقيق في قضية استيراد مبيدات نباتية مخالفة للمواصفات وغير مسجلة لدى وزارة الزراعة والري تسبب أمراضاً خطيرة على المستهلك وتلوث التربة والبيئة .

وأفادت معلومات من هيئة مكافحة الفساد أن القضية أحيلت من لديها إلى نيابة الفساد و أن المتهمين بالقضية عدد من موظفي وزارة الزراعة والري بينهم وكيل وزارة ومدراء عموم قد قاموا بالإفراج عن أسماد مبيدات زراعية ممنوعة وشديدة الخطورة تعرض الصحة والسلامة العامة للمجتمع والبيئة للخطر ؛ بالإضافة إلى الاستيلاء على أموال عامة خاصة بوزارة الزراعة . وأكدت المعلومات التي حصلنا عليها أن القضية سيتم البت فيها في أقرب وقت ممكن تمهيدا لإحالتها إلى المحكمة ..

### بذور بطاط تسبب أخطر الأمراض

وهنا كشف تقرير فحص عينة درنات بطاطس الصنف ٢٣ والصادر عن إدارة مختبرات الصحة النباتية للإدارة العامة لوقاية النبات أن نتائج فحص عينة البطاط ملوثة ومسبب لثلاثة أمراض خطيرة على الإنسان وتلوث التربة .. لم يقنع هذا التقرير الشركة العامة لإكثار بذور البطاطس بذمار التابعة لوزارة الزراعة والري وإصرارها على استيراد لكمية ٦٠٠ طن من بذور البطاط من هولندا ؛ حيث تم فحص العينة مرة أخرى في مختبرات جامعة صنعاء كلية الزراعة والذي أكد أيضا أن هذه الكمية من البذور ملوثة وأنها تسبب أكثر من ٦ أمراض خطيرة على الإنسان فضلا عن تلوث الأرض.

يقول التقرير نصا والمرفوع إلى مدير عام وقاية النبات أن نتائج الفحص المعملي للكائنات المصاحبة لتقاوي البطاطس ديمونت ( فطريات وبكتيريا ) والواردة إلينا بمعرفتكم قد تبين أن ٩٠٪ من درنات هذه العينة مصابة بمسبب أو أكثر من المسببات التي ذكرناها في الجدول ؛ هذا التقرير مذيل بتوقيع لخبراء وأساتذة البكتيريا وأمراض النبات بكلية الزراعة والمعمد من الدكتور عبد الكريم عبدالمغني عميد الكلية .

### إتلافها أو إعادة تصديرها

وعلى ضوء هذه التقارير وجهة الإدارة العامة لوقاية النبات مذكرة إلى الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس أشارت فيه إلى أن تقارير الفحص المخبري أكد عدم صلاحية هذه البذور وعليه وطبقا لقانون الحجر النباتي رقم ٧ لسنة ٢٠١١م، يجب اتخاذ أحد الإجراءات، أما إعادة الكمية إلى البلد المصدر أو إتلافها وموافاتنا بالموافقة على أحد هذه الإجراءات المشار إليها خلال أسبوع من تاريخه ٢٠١٢/٣/١٨، .. لم يطب للشركة ذلك بل حاولت وتحاول على فحص هذه العينات في بلد آخر محايد يوافق على إدخال هذه البذور إلى البلاد لتعبئة بطون اليمنيين بالأمراض والسموم ؛ حيث ما تزال هذه الكمية رابضة في ميناء محافظة الحديدة تنتظر الإذن بالدخول طالما وأن القائمين على الشركة مصرين على ذلك .. والعجيب أن هذه التقارير سلمت للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إلا أنها لم تحرك ساكناً وكان هذا العمل وطنياً شريفاً ولا يضر بالمواطن اليمني وبالمصلحة الوطنية .وكان واقع الحال يؤكد لنا المثل الشعبي القائل « إذا غريمك القاضي من تشارع « والوثائق التي نعرضها إلى جانب هذا الموضوع خير دليل على ذلك .

### الخيار سندوتش من السموم

خبير في السميات والمبيدات الزراعية في جامعة صنعاء أكد هو الآخر أن المبيدات

والسماد الذي يستخدمه المزارعون في كثير من المنتجات الزراعية مخالفة للقانون وأن هذه المنتجات عبارة عن سلة من الأمراض أو المسببة للأمراض الخطيرة وعلى رأس هذه الأمراض السرطانات وتليف أجهزة وأعضاء الإنسان نتيجة هذه السموم والأسمدة ..

وقال : على سبيل المثال منتج الخيار فهو يعتبر «سندوتش» أو وجبة دسمة من السموم لتقدم للمواطن اليمني وسط مباركة من الجهات ذات الاختصاص وذلك نتيجة السموم والأسمدة المستخدمة في تحسين إنتاج الخيار وفي حجمه .. وأخيراً وفي ختام موضوعنا نطرح هذه الأسئلة متى يصحو ضمير هؤلاء الذين يتاجرون بحياة وصحة الناس ؟ و هل وزارة الزراعة والري راضية عن مثل هكذا تصرف من جهة خاضعة لها ولرقابتها ؟ ولماذا هيئة مكافحة الفساد غضت بصرها عن هذه الجريمة التي يمكن تقضي على مئات الآلاف من المواطنين أو إصابتهم بأمراض لا يحمد عقباها ؟

**خبير السميات: «الخيار» وجبة سندوتش محشوة بالسموم أمام المستهلك.**

بالعربي الفصيح

## متى يصلح حياته

■ إذا تجولت في أي فسوف تجد أن الشباب في أرض الدول العربية تنظر إليهم بتعاطف وحسرة، لكون المستقبل الذي يعبرون في اتجاهه مستقبلاً لا تظهر له ملامح واضحة حتى يمكننا أن نصف الشباب بأنه يسير في طريق) واثق الخطوة) يشير إلى صعوبة الأوضاع، سواء كان يمتلك طموحاً أو تخاصما مع هذا الطموح بسبب ما يحدث على الواقع.

د. عبدالإله الطلوع

ويمكن لأي رب أسرة أن يستشعر مثل هذا القول عندما يجد أن أبناءه الذين تعب في تربيتهم وتعليمهم يقفون في وسط الطريق من غير أن يجدوا مكاناً يليق بمستقبل آمن.

مشاكل لا حصر لها فهناك من أكمل دراسته بتفوق على أبواب العمل من غير أن يجدوا فرصاً وظيفية ينطلقون منها لصناعة مستقبلهم، ولأنهم مدعوون لانتظار الوظائف ( ولن يحدث هذا ) فقد انطلقوا في حياة فارغة تبدأ بالنوم وتنتهي بالنوم وما بين النومين تسكع هنا وهناك من غير جدوى.

نحن لا نفكر في هؤلاء الشباب بالرغم من رفع الشارات بأننا نهتم بهم ونسعى لخلق الفرص لهم، حقيقة الأمر أن ما هو متاح من فرص اقل من الأعداد التي يقذفها التعليم، وضآلة تلك الفرص تجعل أعداداً كبيرة خارج الوقت.

هذا يحدث للشباب على المستوى الوظيفي بينما على المستوى الاجتماعي فهم مبعدون كونهم يحملون تهمة إثارة المشاكل أحياناً لأن الأجانب والأفارقة يأخذون الوظائف منهم وبالذات في الشركات البترولية.

ولو أردنا تتبع حال هؤلاء الشباب فسنجد أننا نجمعهم في سلة المقاهي من الساعات الأولى من الصباح وبعد الظهر القات.

ولا توجد أي جهة معنية وملزمة بفتح نوافذ الحياة لهؤلاء الشباب.

وهذه المقالة أريد منها المطالبة بإيجاد جهة مختصة لتوزيع الأراضي الزراعية في كل المحافظات مع توزيع مساكن شعبية والله من وراء القصد.

# دور الشباب في مكافحة الفساد في ورشة عمل

**كتبت / بلقيس الحنش**

■ أكد عدد من شباب جامعة صنعاء على أهمية تعزيز مبادئ الحكم الرشيد وتوفر الإرادة السياسية الشعبية لدى المجتمع لأجل محاربة الفساد ومكافحة بؤرة في كل أجهزة ومفاصل الدولة.. جاء ذلك خلال الدورة التدريبية التي نفذتها مؤسسة أوام التنموية الثقافية وبالشراكة مع جامعة صنعاء وبالتعاون مع الجمعية العلمية للعلوم السياسية حول دور الشباب في مكافحة الفساد لـ(٣٠) مشاركاً ومشاركة من طلبة قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة صنعاء.

وأوضح الدكتور عدنان المقطري رائد الشباب في الكلية أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء أن الشباب يلعب دوراً مهماً في هذه المرحلة باعتبارهم الوسيلة والهدف من عملية التنمية والمساهمة.

مؤكداً أهمية دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد والمساهمة في توعية وتثقيف المجتمع وخاصة الشباب كونها الفئة الفاعلة.

ووجه رسالة إلى الشباب الذين وصفهم بأدوات التغيير الحقيقية وحثهم على إعطاء دور فعال في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية .

من جانب آخر قال منسق المشروع علي الأسدي أن البرنامج يهدف إلى إكساب الشباب إطاراً نظرياً وأخلاقياً متيناً لمساعدتهم على إدراك أهمية الانخراط في أنشطة مكافحة الفساد وبناء وتنمية معارفهم وقدراتهم ومهاراتهم لتمكينهم من ممارسة العمل القيادي في مناهضة الفساد في مجتمعاتهم المحلية والتصدي للوضع القائم .

وأضاف: إن البرنامج ينظم «٣» دورات تدريبية قادمة في كليات التجارة والاقتصاد والشريعة والإعلام واللغات وكليات التربية والآداب والعلوم .

وعرضت الباحثة عبير الكبسي الإستراتيجية لمكافحة الفساد والتي تأتي ضمن آليات مكافحة الفساد .

وتطرقت إلى العديد من الآليات المساعدة لمكافحة الفساد ومنها تعزيز مبادئ الحكم الرشيد ، وتوفر الإرادة السياسية والشعبية ، واستقلالية جهاز القضاء ، وتبني نظام ديمقراطي وتطوير الرقابة البرلمانية وغيرها من الآليات الأساسية لمكافحة الفساد .

# وزارة العمل: لا رغبة لدينا في رفع دعوة ضد نقابة الرقابة

**كتبت/بلقيس الحنش**

● حصل الملحق على مذكرة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل توضح فيها ان الوزارة ليست لديها رغبة في رفع دعوى قانونية ضد النقابة هذا وقد قامت صفحة قضايا وناس فيما سبق بنشر تحقيق مفصل حول مراحل إنشاء النقابة بحسب المذكرات التي وصلت إلى الصحيفة وضحت فيها العثرات التي وقفت في طريق إنشاء نقابة داخل الجهاز ومن ضمن تلك العثرات عدم إرسال المندوب الخاص بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لافتتاح المؤتمر التأسيسي.

هذا وقد أقامت نقابة موظفي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالتعاون مع مركز حماية الحريات النقابية في منظمة

(هود) المؤتمر الصحفي الأول الأربعاء الماضي بمقر نقابة الصحفيين ذكرت فيه الإجراءات التعسفية التي استخدمت من قبل رئاسة الجهاز ضد النقابة، وقرأ محمد البابلي البيان الصادر عن النقابة ذكر فيه مطالبهم والتي تتمثل في مناشدة رئيس الجمهورية الالتفات إلى مظلمتهم وإعادة الموقوفين إلى العمل، كما طالب البيان محاسبة قيادة الجهاز على كل ما ارتكبته من انتهاكات لأعضاء النقابة.

وفي افتتاح المؤتمر أوضح المحامي محمد مقبل الهناني من منظمة هود أن إجراءات النقابة كانت سليمة وان إصدارها كان بقوة الدستور خاصة ون الدساتير المحلية والدولية أعطت حق تكوين النقابات كحق أصيل ولا توجد نصوص تخالف هذا الحق وأن من يقوم بتعطيله يعد جريمة تعطيل الدستور، كما أن الجهاز لا يستطيع الرقابة على بعض المؤسسات والإيرادات وهذا يعد فساداً داخل الجهاز

وبعد المؤتمر ذهب الموظفون لوقفة احتجاجية أمام منزل رئيس الجمهورية.

# إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى

□ نتقدم إليكم بهذه الشكوى المشار إليها بالموضوع أعلاه، ونلخصها بأن رئيس شعبة الاستئناف القاضي محمد الوادعي، وبتعمد واضح وجلي يأبى الفصل في موضوع القضايا الخاصة بنا نحن «معرض الشرط الأوسط»، المنظورة أمام القضاء منذ عام ٢٠٠٤م، رغم اكتمالها قانوناً، حيث ظلت ابتدائياً خمس سنوات، ويتعمد التطويل في أمد النزاع بإرساله للطعنين بالنقض في قرارين غير منهيين للخصومة للمحكمة العليا، ورغم صدور حكمين من المحكمة العليا، الدائرة التجارية، الهيئة (أ) بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦م وبتاريخ ٢٠١١/٣/٦١م، والذي قضى برفض طعنين كيديين متتاليين (٢٦٥٢٤)، (٣٦٥٢٤) رفعهما غريمنا البنك الإسلامي اليمني، حيث قضت أحكام المحكمة العليا برفض طعون غريمنا موضوعاً، حيث أنه حسب ما ورد في حيثيات الأحكام «أن غريمنا غير جاد في النزاع وليس له غرض سوى إطالة النزاع، وأنه كان على الشعبة الاستمرار في نظر الاستئناف حتى صدور حكم منهي للخصومة، لأن القرارات المطعون فيها من قبل غريمنا ليست منهية للخصومة»، لكنه بعد عودة الملفات إلى الشعبة الاستئنافية وبعد مضي أكثر من عامين منذ إرساله لتلك الطعون الكيدية فإن القاضي رئيس الشعبة الاستئنافية الأولى يمتنع عن الفصل في الموضوع ولم يطبق أو يمتثل لما ورد في أحكام المحكمة العليا بأن يتم الفصل بالموضوع طبقاً للقانون، وأن تكون الجلسات متوالية، فلا يستجيب لتوجيهات المحكمة العليا ويستجيب لطلبات غريمنا الكيدية، كما يتضح لكم ذلك التطويل والتأجيل المتكرر من محاضر الجلسات المرفقة.

وفي ٢٠١١/٥/٨م لأننا طلبنا من المحكمة حجز القضية للحكم كون القضية طالت أكثر من اللازم، ولكونها مكتملة وطلبنا الإفراج عن بصيرتنا وأموالنا المحتجزة لدى البنك دون وجه حق منذ عام ٢٠٠٢م، وبالتالي ومنذ ٢٠١١/٥/٨م حجزت القضية للاطلاع بعد عودة الملف من المحكمة العليا إلى ٢٠١١/٦/٧م، وتم التأجيل والمماطلة تكراراً وذلك على إثر خلاف بينهما.

■ عصام السماوي

من قبل القاضي لأكثر من سبع مرات، رغم وجود الملفات لديه في مكتبه طوال هذه الفترة، ورغم وضوح القضية والأحكام، ورغم تأكيد قرار الضم الصادر من الشعبة في القضيتين لسنة ٠٣٤١هـ (٣٥٣، ٣٣٣)، على أن يتم الفصل بالموضوع بجلسات متتابعة، والذي أيّدته أحكام المحكمة العليا، حيث ورد أن قرار الضم سليم، وأكدت على الفصل في الموضوع طبقاً للقانون وبجلسات متوالية، وبعد مرور ما يقرب من عام كامل بعد عودة الملفات حددت جلسة بتاريخ ٢١٠٢/٦/٠١م، وعقدت في ٢١٠٢/٦/١١م بتعمد واضح في سجل المحكمة، مما يبين سوء النية المبيّته تجاهنا، حيث أن القاضي رئيس الشعبة في ٢١٠٢/٦/١١م حقق لغريمنا طلبه المؤرخ بـ ٢٠١٢/١/٥م، والذي طلبه قبل عامين ونصف العام، وقرر إدخال أطراف سبق أن أدخلوا أمام المحكمة الابتدائية، حيث أدخلتهم المحكمة الابتدائية عام ٤٠٠٢م بقرار لاستيضاح الحقيقة، واتضحت الحقيقة وتحقق الغرض من إدخالهم، وتؤكد ذلك الأحكام ومحاضر جلسة ٧٠٠٢/٤/٩٢م المرفقة، والتي تؤكد صحة ما ندّعيه وصحة مستنداتنا، وبالتالي فإنه ليس اعتراضاً منا على القرار، ولكن من خلال تتبع سير القضية أمام الشعبة ومحاضر الجلسات يتضح لنا أن القاضي رئيس الشعبة لم يطلع على القضية والقرارات والأحكام السابقة وأحكام المحكمة العليا، رغم تنبيهها له وفضح نوايا غريمنا، حيث سايرته المحكمة في طلباته التي ليس له غرض منها سوى تطويل أمد النزاع، مستخدماً نفس أساليبه أمام المحكمة الابتدائية، حيث أن قضيتنا منظورة أمام القضاء التجاري منذ عام ٤٠٠٢م، وقد سبق بتاريخ ٩٠٠٢/٤/٢١م ولنفس هذه القضية أن تقدمنا بشكوى إليكم ضد المحكمة الابتدائية عبر صحيفة «الثورة» لطول أمد النزاع أكثر من خمس سنوات، وكيف تمت المماطلة وتمييع قضيتنا، مرفق لكم نسخة منها.

إن هذه الشكوى ليست اعتراضاً على قرارات رئيس الشعبة، ولكن على استجابة القاضي لغريمنا وعدم استجابته للحق والعدل واتباعه لأساليب التطويل الواضحة جلياً لإطالة أمد النزاع وليس على الغرض المتحقق من القرار، والذي قد تحقق ابتدائياً وعلى طول فترة اتخاذ هذا القرار، وبالتالي فهذا القاضي يخضع لسوء النية المبيتة من قبل غريمنا البنك الإسلامي اليمني في عدم الفصل في موضوع القضية ومماطلته، رغم اكتمالها لإنهاكنا وإرهاقنا وانهيارنا وتمييع قضيتنا وابتعاده عن الحياد، لأن غريمنا بأساليبه ليس له غرض سوى إطالة النزاع قدر الإمكان، مستغلاً استفادته من طول النزاع باستغلال أصولنا وأموالنا التي كانت محفوظة لديه واستغلالها منذ عام ٢٠٠٢م وحجزها لديه دون وجه حق، وإدراج اسمنا ضمن القائمة السوداء في البنك المركزي بسبب هذا النزاع لكي يتمكن من زيادة الأضرار الجسيمة بنا مادياً ومعنوياً، وهو ما تحقق له فعلاً، ونحن ما لجأنا إلى القضاء إلا لإنصافنا بالحق والعدل وبالقانون، ولأننا نؤمن بالقضاء النزيه القائم على الإنصاف وإقامة الحق والعدل والمساواة وتطبيق القانون.

وعليه وبناءً على ما سبق فإننا نلتمس من عدالتكم إنصافنا ورفع الظلم عنا.

**محمد سالم العريقي**

## من خارج الحدود

| متابعة/ عبدالسلام تامة

### طفل ولَّد أمّه وتخلص من الحبل السري الذي التف حول رقبة أخيه

■.. عندما فاجأ المخاض البريطانية كيلي غريفز في المنزل، لم يكن أمامها سوى طفلها جوبي البالغ من العمر ٥ سنوات لمساعدتها في الولادة، وينقذ أيضاً حياة المولود.

فجوبي، وبعد أن ساعد أمه البالغة من العمر ٢٨ عاماً في الولادة، طلب لها المساعدة، وأحضر فوطة للف المولود، بل انه أيضاً هرع لتخليص الحبل السري الذي التف حول رقبة أخيه الوليد عندما لاحظ أنه لا يستطيع النفس، وأنقذ حياته.

وقالت الأم أؤمن حقاً بأن جوبي ساعد في إنقاذ حياة هارلي. لو لم يفك الحبل عن رقبته، لكان علي أن أفعل ذاك بنفسي، ولكنا خسرنا الوقت الثمين.

وأضافت ان المولود كاد يختنق وعرف جوبي ماذا يفعل، «إنني أفتخر به، لقد كان هادئاً وشجاعاً».«ديلي ميل «

### يقتل زوجته قبيل زفاف ابنتهما

* .. أقدم رجل في العقد الخامس من عمره على طعن زوجته عدة طعنات قاتلة،